

الحاج قويدرد قد تقدم بتدخل كتابي سوف يمكن منه السيد الوزير ويرد عليه في حينه.

السيد جلال بوسيف: شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم.

إن موضوع مشروع القانون المطروح أمامنا يعطي ويهيء أجواء آفاق سنة 2010 وما بعدها ويضع حدا للفوضى الكثيرة الموجودة حاليا في استعمال الأراضي الساحلية سواء كانت فلاحية أو عمرانية بطرق مشبوهة.

إننا نعرف جميعا أن التمدن يرتفع بصفة مستمرة ويزداد ارتفاعا في السنوات المقبلة ولنأخذ خبرة تطور المدن الكبيرة مثل: مكسيكو وكاليفورنيا اللتين أصبحتا مدنا دون مراقبة أو تسيير، وأتساءل هنا لماذا لم يتطرق مشروع القانون إلى المدن بصفة عامة، أي الجديدة والقديمة منها لارتباطها ببعضها بعضا، حيث تعالج المدن الجديدة المدن القديمة بإثبات حزام أمني.

ونظرا إلى أهمية المدن في الحياة المعاصرة استلزم أن توضع لها وزارات في بعض البلدان. لقد ناقشنا موضوع المدن وكل البرامج المتعلقة بها في برنامج الحكومة مثل إنشاء سكنات جديدة أو مدارس أو كل ما يدخل في إطار النشاط الاقتصادي والاجتماعي ولكننا لم نحدد أرضية هذه المدن.

إن مشروع إنشاء المدن الجديدة ينبغي ألا ينظر إليه كمشروع تهيئة عمومية أو بناء أحياء سكنية بل كمشروع عام ذي فائدة وطنية، وعليه أظن أن المقاييس التي تستعمل في إنشاء مدن جديدة سوف لن تكون سياسية لأنها لن تعطي النتيجة المرجوة.

كما ينبغي ألا يرتكز إنشاء المدن الجديدة على الاختلال الموجود في التوازن السكاني ولكنه يجب أن يرتكز على الموارد المائية والثروات والقنوات الاقتصادية. وإن

إن ترسيم المدن الجديدة وإنشائها يحتاجان السيد الوزير إلى عبقرية فذة وأداء ممتاز وكفاءة عالية، ليست كالفلسفة الواضحة للبرامج السكنية من نوع غرفة واحدة والعملية المتصلبة والتمسكة بالقرار الوحيد، مع القاعدة الفرعونية الرهيبة، لا أرىكم إلا ما أرى، ولما انتقدناها السيد الوزير وقلنا هل بإمكان الفرد أو الأسرة الجزائرية أن تستغني عن كرم الضيافة؟ أين الخلق العربي، قيل لنا آنذاك ونحن في هذا المقعد إن علينا أن نستقبل ضيوفنا في المطابخ حتى ولو كان الضيف أحد الوالدين.

لذا يجب السيد الوزير أن نأخذ في الميزان الإداري والاجتماعي والخصوصي الذي حولنا والبعد الانتمائي في كل فلسفة تنمية أو قرار سياسي أو تجربة نضعها.

ولا أخالفكم الرأي السيد الوزير في أن المشكل الكبير لجزائر ما بعد الاستقلال هو مشكل عقار، فكم من بناية أو طريق أو منشأة أو برنامج سكني أنجز من دون عقد ملكية والمادة السادسة السيد الوزير، تنص على أن تتولى هيئة المدينة الجديدة كل الأعمال العقارية. والكل يعلم أنه لا الوالي ولا الوزير ولا الحكومة، أوجدوا حلولا لكثير من المشاكل العقارية العالقة إلى حد الآن، أم أن جزائر 2002 انتهت فعلا من المسح العام للأراضي، عبر كامل التراب الوطني؟

إن سياسة إعمار البلاد أو بالأحرى سياسة إعادة توازن البنية العمرانية عبر إنشاء المدن الجديدة المستندة إلى نواة من مساكن موجودة، مثلما تنص عليه المادة الثانية لهي البداية التي انتهت منها السياسات الأولى وهو الأمر الواقع الذي تتحرك منه فعلا وتتنافس فيه الجماعات الإقليمية من أجل الظفر بالمدن الجديدة وتتفاعل معه المصالح الضيقة فتتغلب الأنايية على المصلحة العليا للدولة. شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

الرئيس: شكرا السيد نصر الدين شقلال، وأحيل الكلمة إلى السيد جلال بوسيف، مع العلم أن السيد بلقاسم

الرئيس: شكرا للسيد جلال بوسيف، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد سوسي.

السيد محمد سوسي: شكرا السيد الرئيس. يصعب علي والله أن أكون آخر متدخل يتناول الكلمة بعد كل الذي تقدم به الإخوة وعلى كل حال لا بأس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بداية، سنة سعيدة للجميع،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

السادة إطارات الوزارة،

سيداتي، سادتي النواب الأعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والله، إن مشروع هذا القانون معالي الوزير لو التقيت مثلا بجماعة من الأصدقاء قبل 15 يوما أو قبل شهر وسألوني: أي بلد من البلدان يناقش برلمانها مشروع قانون يتعلق بإنشاء مدن جديدة في رأيك ياترى؟ لذهب فكري مباشرة نحو أمريكا أو أوروبا أو بلد من البلدان الأخرى غير الجزائر لأنني لا يمكن أن أفكر فيها. ثم يقولون لي في الأخير: إنه مشروعكم وسيناقش في برلمانكم خلال هذه الأيام.

إنه حلم، ومن حقنا أن نحلم طبعاً لكن من المفروض أن يكون الحلم معقولاً، لماذا؟ لأنني لم أكن أتصور أن نفكر في إنشاء مدن جديدة ونحن نعلم أن مدننا القديمة تعاني التسيير السيء في جميع الميادين، ونستطيع أن نعطي أمثلة كثيرة عن المشاريع المنجزة سواء في العاصمة أو في مدينة وهران مثلاً وأخص هنا مدينة وهران ثاني عاصمة في البلاد، حيث خربت ودمرت منذ أربعين (40) سنة بسبب التسيير غير المحكم، لا سيما في الميدان العقاري، فالتناس فعلوا ما فعلوا بسبب عدم وجود رجال أكفاء لتسيير البلاد وأحياناً أخرى بسبب عدم وجود الإمكانيات، لكن في جميع الأحوال تكمن القضية كما قلت في عدم وجود رجال أكفاء في التسيير.

وجدت هذه الشروط فإنها تتطلب دراسة عميقة متعددة الجوانب من قبل المختصين في المستوى المحلي والجهوي والمركزي، أي التنسيق والتشاور مع الجميع حتى تكون هذه المدن الجديدة قابلة للحياة. كذلك يمكن أن تنشأ مدن جديدة على النمط الإداري أو التكنولوجي أو الجامعي أو البحث العلمي أو الاستراتيجي، مع العلم أن لكل مدينة من هذه المدن خصوصيتها وأهدافها ووسائلها الخاصة، وعليه فمن المفروض ألا تستعمل المدن الجديدة هذه كما قلتكم السيد الوزير، كأحياء مراقدة لعلاج ظاهرة اجتماعية، بل كمدن بكل التجهيزات العصرية، فعلى سبيل المثال لدينا تجربة غير ناجحة في ولاية معسكر، لأن وجود مساكن في الريف من نوع الغرفة الواحدة لم يبعث في هذه التجربة المحلية أملاً وهنا أتساءل عن عدد المدن التي توجد بها مخططات التنمية العمرانية؟ وعن عدد المدن التي تحترم هذه المخططات إن كانت موجودة؟ وماهي الإجراءات المتخذة لتعيين المقاولين أو المستثمرين؟ وهل هي حسب دفتر الشروط كما جرت العادة أم حسب تجربتهم وحسب تحكّمهم في الجودة والإنجاز؟ ذلك أن هذه المدن تتطلب وقتاً محدداً للإنجاز، خاصة وأن النمو الديمغرافي مستمر، ولدينا مثلاً حيا عن الموضوع، حيث تم إنجاز مستشفى جديد بوهران في مدة ثمانية (08) أشهر في حين يوجد مشروع آخر أقل منه لا يزال لم ير النور منذ أكثر من عشرين 20 سنة.

كما أتساءل عما إذا كانت اللجنة الوطنية للمدن الجديدة تخضع لوصاية وزارتك أم وزارة السكن أم لوصاية مصالح رئيس الحكومة؟ كما تتطلب مصادر تمويل هذه المدن الجديدة توضيحاً أكثر؟ وهل تشكل القرى الاشتراكية التي بنيت في السبعينيات خطوات أولية في هذا التصور أو في هذه النظرة العصرية للمدن؟ وهل سيتم دمج هذه القرى في إطار سياسة المدن الجديدة؟ لأنها عالجت بعض الحالات الاجتماعية وعملت على تحسين عيش المواطنين وإيجاد ظروف ملائمة لها من أجل الانطلاق الاقتصادي في الهضاب العليا والجنوب خاصة وشكراً.

حالة دمار، فأتخلى عن القديم وأتمسك بالجديد. إن هذا غير منطقي بصراحة. يحق لنا حقيقة أن نحلم، لكن أن نحلم شيء وأن يكون الحلم منطقياً شيء آخر. حين نتكلم عن إنشاء مدن جديدة يجب أن نذكر المقاييس والمعايير التي تركز عليها العملية وكذا الكيفيات والمقايير والتحليل التي من شأنها أن تبين أن هذا المشروع جاء في وقته فعلاً لكنها غير موجودة.

كما لا توجد إحصائيات، ما عدا القول إن 100 ألف مسكن، يمثل مدينة جديدة، فهذا غير كاف، هذا من جهة ومن جهة ثانية إننا نعرف طريقة إنشاء المدن الجديدة عبر التاريخ والأزمة فلم يحصل في البلدان الأخرى ترحيل السكان إلى جهات أخرى، بل تبدأ الدولة بتنمية المنطقة بإنجاز مشاريع ريفية كإحياء الأراضي وتشجيع الفلاحين... إلخ، ثم بعدها يلجأ الناس من تلقاء أنفسهم جماعات جماعات إلى هذه المنطقة حيث تشرع الدولة أيضاً في بناء مستشفى ومسجد ومدرسة، أي إنجاز مشاريع صغيرة لتتشكل منها قرية صغيرة نموذجية ثم تتوسع إلى مدينة كبيرة، هذه المعايير هي المعمول بها دولياً، وعليه لا يعقل أن نأتي اليوم هكذا، واسمح لي معالي الوزير، ونصوت على هذا القانون مثلما صوتنا على قوانين جديدة، ونصوت غيرنا قبلنا على قوانين عديدة أيضاً لكن بقي تطبيقها عالفا دائماً. إننا سنصوت على هذا القانون، لكنكم فيما يخص هذا المشروع، السيد الوزير، فأنتم متقدمون عشرون (20) سنة مقارنة بمخطط الحكومة، وإنكم بعيدون عن الحكومة عشرين (20) عاماً تقريباً، فأنتم تسيرون بسرعة مستحيل اللحاق بكم، لأن الإمكانيات المادية غير متوفرة والذهنيات غير مهيأة والإدارة غير مستعدة وكل هذه الأمور لم تتكسر بعد في الميدان، ولا نزال ننتظر مشروع إصلاح الدولة مثلاً، الذي يتطرق إلى جانب كبير في هذا الميدان إضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي كما ذكرت.

وعليه، أقول بعد تركيب كل هذه الأمور وتجسيدها ميدانياً ن فكر في إنشاء قرى جديدة وليس مدناً، لأن وضعنا الحالي متأخر. علينا أن نبدأ بأشياء كثيرة، منها

من هنا أقول إن النية لا تزال غائبة لتنفيذ البرنامج ورغم أن الأموال موجودة، فإن المشاريع لم تنجز بعد وقد طالبنا بإنشاء قاعة متعددة النشاطات (ثقافية ورياضية) لكن قوبل طلبنا بالرفض بحجة أن الأموال غير متوفرة ونفس الشيء بالنسبة إلى مسجد عبد الحميد بن باديس وإصلاح الطرق، وعليه لم يبق أمامنا سوى انتظار انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ربما يأتي ببعض الخير والذي من خلاله قد نعطي المدن الكبرى نصيباً من الحيوية الضرورية.

إذن، لم أكن أتوقع أن يأتي مشروع هذا القانون الآن ولكن كنت أتوقعه بعد تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي في الميدان، هذا جانب أول والجانب الثاني يتمثل في نقطة مهمة جداً تتعلق بوضعية العقار التي لا تزال لم تتضح بعد، حيث لا يزال أصحاب النصائح الاقتصادية مثلاً وغيرها يملكون قرارات إدارية ولم يتحصلوا على عقود الملكية إلى حد اليوم. لماذا؟ لأنه توجد أيضاً نقائص قانونية في هذه البلاد ولا يزال الإنعاش الاقتصادي الحقيقي لم ينطلق بعد ولا يوجد بعث ثقافي واجتماعي منسجم.

ولا أتكلم عن المستشفى الجديد المعطل بوهران ولست أدري ما السبب؟ وأيضاً مشروع مستشفى الكناستيل وغيرهما من المشاريع المعلقة؟ نحن نفضل معالي الوزير، وجود تفكير حقيقي لصالح المدن الكبرى مثل إنشاء المدن الجديدة، وإصلاح القديمة وتحويلها إلى أخرى جديدة، وبذلك نزرع الأمل في نفوس المواطنين ونعطي نفساً اقتصادياً وثقافياً مثلما هو منتظر من الشعب كله ومن ثم لا بأس أن نتكلم لا عن مدن جديدة فحسب بل حتى عن قرى جديدة، أي إنشاء مدن صغيرة قبل إنشاء مدن كبيرة، وحين أشرت قبل قليل إلى ما وقع في هذا الشأن بفرنسا وإيطاليا، حيث أنشأتنا مدناً جديدة كانت الإشارة جميلة جداً، لكن هذا لم يأت من فراغ، بل جاء بعد دراسات علمية وموضوعية وبعد نمو اقتصادي وثقافي، وعليه ليس ممكناً أن نتكلم عن مدن جديدة في الوقت الذي تشهد فيه مثلاً الجزائر (العاصمة) ووهران

-ثالثا، أتقدم ببعض الأرقام إن سمحتم السيد الرئيس للدلالة على الحالة المعاشة حاليا، مثلما تفضل به السيد عبد الرحمن منصور، انطلقنا سنة 1962 من عدد 95 مجمعا عمرانيا، وقد وصل اليوم في الجزائر إلى مجموع 600 مجمع عمراني.

إذن، زاد عدد المدن والمجمعات السكنية بمعدل (06) مرات، مما يبين وجود انتشار عمراني وتمدين، وللعلم فإن هذا التمدين وهذا الانتشار يتميزان بالتفاوت فهما في أوروبا مثلا يسيران بوتيرة متراوحة بين نسبة 0.5% ونسبة 01% كأعلى مستوى، لكن وصل في الجزائر أحيانا إلى نسبة 25% مثلما هو عليه حال مدينة تمنراست حاليا وسيدي موسى بالقرب من العاصمة. وهذا دليل على أن هناك ظاهرة عمرانية وتمدين واتساع رقع المدن.

رابعا لقد عمرنا السيد الرئيس في مدة 30 سنة الماضية أكثر مما عمرنا في مدة 150 سنة أي قرن ونصف.

وأنجزنا 300 منطقة سكنية خلال 30 سنة، مثال ذلك باب الزوار وعين النعجة وليسطو في وهران وجبل الوحش في قسنطينة.

ولنأخذ مثال باب الزوار، فلقد تكرر 300 مرة منذ الاستقلال؟ أي أنجزنا ما يقارب 30 مدينة جديدة دون شعور، والأخطر أننا أنجزناها دون تحضير أو تنظيم أو وجود قانون، نعم هذا هو الواقع. وأكثر من هذا، بحلول سنة 2020 سوف تتلقى المدن الجزائرية مجموع 15 مليون ساكن حضري جديد، الأمر الذي سينجر عنه مضاعفة عدد المجالات والمساحات الحضرية، أي أن الفضاءات المعمرة والمدنة حاليا ستزداد بمعدل مرتين مع حلول سنة 2020.

وعليه فإن الرهان يكمن هنا، فالأرقام واضحة وهذا ما وقع في الماضي وما سيقع في المستقبل إذا لم نحضر أنفسنا لهذا الرهان، وهذا ما استدعى أساسا وضع استراتيجية وتصور جديد.

قضيتي الإرهاب والبطالة، ذلك أن هذه الأخيرة ما انفكت تزداد ونحن في غفلة، فحبذا لو خصصنا مشاريع في برنامجكم الإنعاش الاقتصادي مثلا، للقضاء على البطالة والجهل والثقافة السلبية السائدة في المجتمع...

الرئيس: شكرا للسيد محمد سوسي، بهذا نكون قد استنفدنا قائمة المتدخلين، وأسأل السيد الوزير إن كان يرغب في أخذ الكلمة للرد على أسئلة السادة نواب الأمة واستفساراتهم، إليك الكلمة السيد وزير تهيئة الاقليم والبيئة.

السيد الوزير: شكرا على مساعدتكم في إثراء مشروع هذا القانون وأشكر اللجنة مجددا وكذا رئيسها ومقررها وكل أعضائها وأعضاء المجلس.

توجد تساؤلات شرعية أساسا وإنني لم أنطلق من الوهم أو من الخيال، كما لم ينطلق الفريق الموجود معي أيضا من الخيال، فنحن معروفون بأننا أصحاب ميدان وكل ما ننوي الإتيان به في المجال التشريعي نريد أن نترجمه أساسا على أرض الواقع، لأننا انطلقنا من الميدان وعشنا فيه وأخذنا منه أيضا ولا نؤمن بمشروع غير قابل للتجسيد.

- أولا، إن مشروع هذا القانون، السيد الرئيس، أيها السادة أيتها السيدات، قد جاء تطبيقا للمادة الثالثة (3) من قانون تهيئة الإقليم، للتمكين من أداة نصت عليها المادة الثالثة من القانون المذكور الذي صادق عليه مجلسكم الموقر.

- ثانيا، لا ننسى أيضا أن كل هذه المدن الجديدة، ستبرمج في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي هو في طريق التحضير في مستوى الحكومة، وسيقدم للمصادقة عليه من قبل مجلسكم المحترم بما فيه المدن الجديدة المزمع إنشاؤها.

قطعة أرض ووزعناها ثم نقول إننا أنشأنا مدينة جديدة! أنا لا أتكلم عن المدينة الجديدة القريبة من مدينة قسنطينة فهي ورشة وليست مدينة جديدة. وعليه، سيداتي سادتي، إن الأمور خطيرة جدا ونأخذ مثال ولاية أم البواقي، حيث لو تفتنا للأمور لبنينا مدينة جديدة فيها إذ فيها اليوم عمارات تقابل عمارات أخرى، وتجزئة قطع أرضية وبيعها فهل هذا يعني أن هناك مدينة جديدة بولاية أم البواقي؟ نفس السؤال يطرح بالنسبة إلى ولاية النعامة، إذن أقول بصراحة إننا بنينا ثلاثين أو أربعين مدينة لكن بشكل فوضوي، لذلك كفانا أيها السادة أيتها السيدات، وحن الوقت لنضع إطارا قانونيا يضع حدا لكل من هب ودب سواء كان رئيس بلدية أو مديرا أو مسؤولا يريد بناء مدينة جديدة في منطقة ما. يجب إخضاع ذلك إلى مخطط وطني يصادق عليه المجلس الشعبي الوطني تحدد من خلاله الأمكنة التي تبنى فيها المدن الجديدة وهذا بعد دراسة معمقة تعتمد على الإطار القانوني والفني والهندسي، وقد أردنا من خلال هذا المشروع أن ندخل نوعا من الانضباط على التوسع العمراني.

أشكر السادة خلفاوي، سي عفيف وطرابلسي على السؤال الذي طرحوه بخصوص الأموال الضخمة التي تخصص لإنجاز مدينة جديدة لأن الكل يعتقد أنه مادام الأمر يتعلق بمدينة جديدة فإن هناك أموالا كبيرة ترصد لها وهنا يجب ألا نأخذ الحاوي بجزيرة المحتوى إذ لا يستطيع أحد في هذا الوطن حتى ولو كان خبيرا أن يقدم أرقام دقيقة تقيم المدينة الجديدة التي سوف تبنى بعد 30 أو 40 سنة هذا أولا.

ثانيا وفي الواقع إن كل برنامج مدرّوس بشكل صحيح في إطار مخطط يكون مصدر اقتصاد ويكلف أقل من البرنامج العشوائي والارتجالي الذي يؤدي إلى إفلاس عمراني وهندسي وإلى تفكك اجتماعي.

هذه هي المنهجية الجديدة التي انطلقنا منها، سيدي الرئيس،.

وأكثر من هذا، نحن نعاني فراغا قانونيا وبعد الإحصاء الذي وقع في البلديات والولايات تمت برمجة 47 مدينة جديدة منها ما يوجد في الأدرج أو قيد الدراسة في مستوى البلديات، إذن توجد مدن جديدة تحضر أو تبنى أو تشيد حاليا، وخير دليل على هذا وجود محيط مدينة قسنطينة في حالة اختناق وفاضت عنه. وأيضا مدينة باتنة التي تختنق هي الأخرى، مما يستلزم إيجاد فضاء جديد لهما، إضافة إلى مدن عديدة أخرى مما يلزمنا تحضير فضاءات جديدة بعيدة عن المدن لامتناس الفائض فباتنة مثلا تشهد حاليا عملية بحث من قبل المصالح المعنية في منطقة "ايمرغاتن" لسد الفائض السكاني والعمراني والنشاطي بها، كما في قسنطينة وفي قصر البخاري ومدن أخرى ذات علاقة بهذه القضية.

أكثر من هذا نأخذ ولاية غرداية فوادي ميزاب قد وصل حاليا إلى مستوى عمراني غير مقبول أساسا، نعم وادي ميزاب وصل إلى مستوى عمراني غير مقبول أصلا. إذن إذا أردنا الحفاظ على غابة وحديقة ونخيل غرداية وكذلك التراث الذي تكلم عنه الإخوة النواب الحاضرين بكل براعة يجب ألا نتركه يذهب هباء منثورا. لا بد أن نتفطن إلى هذه الظاهرة، فلقد أراد الإخوة في ولاية غرداية مثلا في السنوات الفارطة إنشاء مدينة قرب مطار نميرات المسمى أيضا باسم الشاعر المعروف مفدي زكريا، لكن تصوروا كيف كانت هذه المدينة؟

فقد أسند إلى وكالة الترقية العقارية وهذه الأخيرة ليس لديها أي منظور عمراني، حيث اعتقدت أن الأمر يتعلق بتهيئة الأرض وتجزئتها، مما أدى إلى توزيع 3000 قطعة أرضية مجزأة على المواطنين وأصحاب النفوذ. وعليه هل نستطيع أن نقبل ونهضم بسهولة إنشاء مدينة بتجزئة 3000 قطعة أرضية هكذا دون قلب ونشاط ومناصب شغل وأجهزة ومحطة للنفايات وصرف المياه ودون نظرة أيضا قابلة لتوسيعها وحماية محيطها في حين بنى أهل بني ميزاب منذ 2000 سنة مضت "كور بيزي" الذي أصبح يضرب به المثل، وعندما أتوقف بمدينة غرداية أبقى صامتا وتمعنا، وتجدنا قد هيأنا 3000

يخرج من العاصمة وندفعه إجباريا ليرحل إلى مدينتي عين وسارة وبوفزول مثلا؟ وبالتالي ينبغي أن نحترم حرية الإنسان، وعليه، قلنا لا بد من إنشاء مدن قرب العاصمة ولكن في المنحدرات وليس في الأراضي الفلاحية، وحتى سيدي موسى لا تتوقف في هذه المنطقة بل ستتحول إلى الناصرية ومحل الماء وبنى عمار والعفرون الواقعة بالمنحدرات وفي الأراضي غير الفلاحية، ونحضر هذه الأراضي في إطار الهيئة التي تكلمنا عنها ومنتص الضغط، لأن سيدي موسى تجلب 20٪ من المال كل سنة، ونحن نعرف أن هذه المنطقة كانت عبارة عن قرية مثلها مثل منطقة الخروب التي كانت هي الأخرى عبارة عن قرية حيث كان بها سوقا معروفا للأغنام، أنظروا كيف أصبحت الآن! ونفس الشيء بالنسبة إلى منطقة السانيا فقد أصبحت اليوم مدينة حيث امتصت حتى مدينة وهران، وكذلك العلمة ومناطق أخرى، فكل هذه المدن لا بد من امتصاصها لكن لمسافة 30 أو 40 كلم عن المدينة فقط حتى تبقى متصلة بها، ومن ثمة يقل الضغط عن العاصمة. غير أن هذه المدن لا بد أن تستفيد من جامعيين وفنيين وخبراء من العاصمة وبذلك نحدث تيارا ديناميكيا بين هذه المدن.

يتمثل الحزام الثاني في الهضاب العليا بما فيها بوغزول، ومدغاسن والمدينة الجديدة لقسنطينة. إلا أن غايته تختلف عن غاية الحزام الأول، حيث تتمثل في جعل مواطني الهضاب العليا يستقرون في هذه المناطق ولا يدقون أبواب العاصمة كما لا تجعل مواطنو مدن تيارت وسعيدة يدقون أبواب وهران، ومواطنو وادي سوف يدقون أبواب عنابة بل يجب أن يبقوا في الهضاب والجنوب واستسمحك سيدي، هذا هو المعمول به.

إضافة إلى ذلك يمكننا تحويل بعض المصانع وبصفة تلقائية الأشخاص القادرين على التنقل إلى هذه المناطق لكي يستثمروا وينعشوا هذه المدن الجديدة. هذا هو تصورنا.

لقد طرح بعض الإخوة سؤالا يتعلق بمشروع القانون

قد يطرح السؤال لماذا نبني مدنا جديدة؟. لقد أجبت عن ذلك في الشطر الأول من إجابتي.

1- يجب التسليم، سيدي الرئيس، بفرضية أن هناك 15 مليون ساكن حضري سيتدفقون على المدن الجديدة بحلول سنة 2020 م أي ما يعادل إنشاء مدينة جديدة من طراز مدينة قسنطينة. وعليه، ينبغي أن نحضر أنفسنا لذلك.

2- وينجر عن إنجاز المدن الجديدة بحلول سنة 2020 مضاعفة عدد المجالات والمساحات والفضاءات مرتين. لذلك، يجب توزيع هذا الفائض السكاني على الإقليم ولكن بصفة منظمة ومعتدلة.

3- ينبغي سيدي الرئيس، أن نتخيل جميعا ماذا سينجم عن تجمع سكاني من هذا النمط الذي تكلمت عنه وهو 14 مليون نسمة إذا علمنا أننا نعاني حاليا هذا المشكل ولم نفعل شيئا بشأنه وتركناه على حاله في السنوات المقبلة؟ تخيلوا معي كيف يكون حال الجزائر سنة 2020؟

تصوروا لو تركنا الجزائر العاصمة تتوسع من سيدي موسى إلى زالدة ومن بوسماعيل إلى بومرداس لتربط فيما بينها فيما بعد، الأمر الذي ينتج عنه تجمع عمراني يضم 7 أو 8 ملايين ساكن ومن ثمة، هل يستطيع الإنسان أن يعيش كما قلتم، دون ماء وهواء نقي ومنشآت أساسية... إلخ.

إذن آن الأوان سيدي الرئيس، أن نخرج من هذه النظرة العشوائية العفوية وأن نحضر أنفسنا لذلك.

هناك بعض الأسئلة كسؤال السيد عمر قربي الذي تساءل لماذا تبنى مدن جديدة قرب العاصمة وليس في الهضاب العليا والجنوب؟ إن الأمور واضحة سيدي الرئيس، حيث قلنا في التقرير الذي حضرناه إننا سنقيم حزاما أوليا حول العاصمة ووهران وقسنطينة وعناية، ثم حزاما ثانيا في الهضاب العليا وحزاما ثالثا في الجنوب، لماذا حول العاصمة؟ من هو ابن العاصمة الذي يقبل تدريجيا أن

جاهزا بعد شهر ويكون تحت تصرف المجلس، وننطلق في مناقشته، لأنه لا بد من إجابة شاملة فيما يخص مدينة شاملة ومتأقلمة مع مستوى المدينة في إطار مسعى تآلفي لمسائل تعالج حاليا بشكل مفكك كل على حدة مثل مشكلة السكن، والمدرسة والشغل والنقل والثقافة والأمن... إلخ، لأنه لا يمكن الفصل بين هذه المشكلات لذلك سيتم ربطها مع بعضها في إطار نظرة شاملة تعتمد في قانون سياسة المدينة.

خلاصة كلامي سيدي الرئيس، تتعلق ببعض الأسئلة التي طرحها السيد قارة والسيدة خبيزي وتعلق بالهيئة التي ستنشأ في مستوى وزارتنا ولماذا ستنشأ؟

أيعقل أن نحول بلدية بوغزول إلى إنجاز مدينة جديدة لبوغزول؟ أو نحول إنجاز مدينة سيد عبد الله التي تحتوي على 1000 مليار من المعلوماتية والإنترنت والأجهزة إلى مدينة محل الماء أو مدينة الرحمانية؟ أعتقد أنه من الواجب اقتراح إنشاء هيئة واحدة نظرا إلى عدد الهيئات الداخلية والبالغ عددها 50 هيئة، منها البريد والمواصلات ومديرية التربية ومديرية النقل ومديرية الصحة ومديرية الأشغال العمومية ومديرية الري ومديرية البيئة، أي حوالي 54 هيئة، فلو تركنا كل هيئة تعمل وحدها لأصبحت المدينة ورشة لا نهاية لها. على هذا الأساس قلنا إنه لا بد من جمع كل هذه الطاقات في إطار هيئة واحدة، وجمع كل الشركاء، لأن المدينة لا يمكن أن تبنيتها الدولة وحدها، وأن دور هذه الأخيرة هو توفير الماء والطاقة والغاز وتعبيد الطرق الأساسية والاستراتيجية، ثم على المواطن أن يقوم بالتعمير، فلا توجد أية مدينة في العالم أنشأتها الدولة وقامت هي بتعميرها! فهذا الأمر غير مقبول. لذلك فإن المواطن هو الذي يحيي بنفسه المدينة وينشطها على أساس أن هذه الأخيرة لا تظهر إلا بعد 20 أو 30 سنة وكما تعلمون إن البلديات تتغير مجالسها كل خمس سنوات وحتى الحكومات تتغير وبالتالي، ليس هناك استمرارية وديمومة لذلك لا بد من وجود مؤسسة قارة تكون بمثابة الذاكرة والمرجع بالنسبة إلى المدينة التي يجب أن تحافظ على النمط الهندسي المحلي كما قال

وهولماذا نقيم مدنا جديدة بطريقة عشوائية في حين نعيش مختنقين في المدن القديمة؟ بل يجب حل مشاكل المدن القديمة ثم بناء مدن جديدة؟

هذا السؤال مبني على تحليل موضوعي، وهو نفسه السؤال الذي طرح عليّ في المجلس الولائي سنة 1998 عندما كنت محافظا للعاصمة، وقد ذكرني به أحد الإخوة من حزب معروف وهو مشكور على ذلك. قلت عندما كنت محافظا للعاصمة إنه لا بد من تمكين الثانويات من الإعلام الآلي والانترنت. وأول عملية للإنترنت أدخلت في الولاية كانت في عهد محافظة الجزائر الكبرى رغم الداء والأعداء وقد قيل لي آنذاك إن إدخالك للإنترنت سوف يعطي البعض فرصة إدخال الإرهاب إلى البلاد. لكن رغم ذلك وفرنا الانترنت وأدخلناه إلى الثانويات وقد قيل لي أيضا كيف تدخل الإنترنت والإعلام الآلي في الثانويات في حين البعض منها يفتقر إلى طاولات وكراسي وأدوات... إلخ؟ لكن قلت لماذا نخلط بين الأمور، إذ يمكن توفير الطاولات والكراسي وفي نفس الوقت الإنترنت والإعلام الآلي.

يتعلق النقاش بمشروع قانون إنشاء المدن الجديدة وليس مشروع قانون المدينة الذي هو بصدد التحضير وأرسلناه إلى الحكومة وسيجب عن هذه الأسئلة ويضع إطارا كاملا وتآلفيا وسياسة شاملة للمدينة، لا تخص السكن فقط بل تخص كذلك مناصب الشغل والتضامن الاجتماعي والنشاطات والأمن... لأنها قضايا مرتبطة والمواطن لا يطرح مشكل السكن فقط بل يطرح أيضا قضايا الأمن والتضامن الاجتماعي والصحة والتعمير... إلخ، ويجب أن تكون للبلدية نظرة شاملة وتآلفية بالنسبة إلى المدينة، وسيأتي مشروع هذا القانون الذي هو بصدد التحضير في وقته ليكمل مشروع هذا القانون. وعليه، نحن نسير على قدمين إثنين فمشروع هذا القانون كان جاهزا قبل مشروع القانون الثاني، وفي انتظار ذلك وأنا أشاطركم الرأي، كان لا بد علينا أن نبدأ بمناقشة المشروع الثاني إلا أننا أردنا أن نسرع في الموضوع. وسيكون مشروع قانون المدينة إن شاء الله

سيدي الرئيس،

السادة الرؤساء،

السادة النواب،

إن المدينة عبارة عن استفتاء دائم وعليه، ينبغي أن نجدد هذا الاستفتاء وأن نضع الثقة فيها لكي لا يكون هناك تراجع أو انعدام في التواصل، ولهذا ينبغي ألا نحكم على سياسة لم تنطلق أساسا في أرض الواقع، بل ينبغي أن نعطيها حظها، وأعتقد أن التشاؤم ليس من باب الذكاء وباعتبارنا متفائلين سوف نغامر ونحلم، وستكون هذه المغامرة دون مخاطر، إذا أردنا أن نضع حدا، لكابوس الأشباح والتشاؤم وأن نستشرف الأحداث و نبادر بعمران متجدد إن شاء الله وستكون هذه المدن الجديدة حافزا لتغيير النمط المعيشي والأسلوب العمراني والهندسي والمرجعي، ولا بد كما قال أحد النواب من الاقتداء والقذوة في العمران.

سيدي الرئيس،

إن القضية قضية إرادة وتتطلب دعما من أجل ديمومة وتواصل، وإنني جئت إلى هذا المجلس الموقر بحثا عن تجديد الدعم بعد ما صوت على مشروع القانون المتعلق بتهيئة الإقليم قلت، جئت طالبا الدعم من ممثلي الشعب و حكمهم للخروج من الجمود وضمان التواصل والديمومة. وأعتبر هذا سيداتي، سادتي، نداء إلى العمل والحرية وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير أسأل السيد رئيس اللجنة إذا كان يريد قول كلمة، ليس لديه ما يقول؟ إذن سأبدي بعض الملاحظات:

أولا: نستسمح معالي الوزير إن كنا في بعض المرات نأخذ حريتنا في التعليق، لأننا لم نعتبرك يوما غربيا عن أجواء هذه القاعة.

ثانيا: إذا كانت هناك تدخلات من قبل السادة النواب تحمل بعض النقد والعتاب، فنحن نعتقد أنها ملاحظات تعزز مكانة الوزارة وتدعم القطاع، لأن الكلام عن الواقع المزري الذي تعيشه مدنا والتنديد به والمطالبة بتحسينه هو في الواقع كلام يعزز مكانة الوزارة ومكانتك سيدي الوزير.

النواب وهم مشكورون على ذلك لأنه إذا بنينا في منطقة ميزاب فلا بد أن نحافظ على النمط الميزابي وكذلك الشأن بالنسبة إلى وادي سوف وأدرار والهضاب العليا، وحتى بالنسبة إلى الساحل ينبغي أن نبني فيه مدنا متماشية ومتكيفة مع الساحل وعليه، لا بد من هندسة وفن رفيعين. لقد سطرنا منهجية في هذا الإطار وكما قال السيد مشنن إن المدينة تبنى من قبل خواص ومستثمرين وفاعلين، وقبل توفير السكن، إنشاء مناصب عمل وتوفير نشاطات أساسية كما قلت، وأذكر مثلا بسيطا جدا يتعلق بمدينة سيدي عبد الله، حيث سجل 50 مقاولا ورب عمل أنفسهم واشتروا أراضي وهم ينتظرون إشارة انطلاق الإنجاز فقط.

لقد أشار أحد النواب إلى برمجة إنجاز مستشفى لمرضى القلب؟ نعم، هناك مستشفى من المستوى الرفيع تمت برمجته، إضافة إلى عدة منشآت أخرى.

فيما يخص المدينة الجديدة ببوغزول، فقد راسلنا مجمع الخليفة، الذي أبدى استعداده لبناء حي ومطار بهذه المدينة الجديدة، فهذه الأخيرة ليست حكرا على الدولة بل عبارة عن فضاءات مفتوحة على كل الأشخاص والمستثمرين الراغبين في بنائها سواء من بني ميزاب أو متليلي، أو الأغواط أو بوفاريك أو تيزي وزو أو وهران أو عنابة.

أما سؤال السيد براهيم الذي مفاده أن المدينة تبنى دائما وأبدا بالاعتماد على ما يسمى المناجم أو المادة؟ فأظن أن هذا السؤال يعود إلى نظرة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، فاليوم لا تبنى مدينة بالاعتماد على المادة الخام، بل تبنى بالفكر والعقل والعلم، فإذا جلبت الألياف البصرية وأنشأت المواصلات والجامعات في بوغزول مثلا فسوف تجلب الابتكارات وأصحاب الذكاء والاستثمارات، خاصة المواصلات التي تهيكّل الوطن والفضاء الجزائري سواء الصحراوي أو الهضاب العليا. إذن ليست المادة وحدها هي التي تجلب ذلك.

شكرا لكم، تستأنف أشغال المجلس يوم الثلاثاء في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين صباحا وتخصص للأسئلة الشفوية.

إلى ذلك الوقت أتمنى التوفيق للجميع، الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثامنة

والدقيقة العاشرة مساء .

كذلك إذا كانت هناك ملاحظات على النص فهي من باب التحسين لجعله يسد الفراغ الموجود.

أود أن أشكر السيدات والسادة النواب الذين تدخلوا وأعتقد أن هذا المشروع سوف يكون إن شاء الله واحدة من اللبانات التي تعزز مكانة التشريع وتعيد لمدننا الرونق والجمال اللذين نحلم بهما جميعا.

تدخل كتابي

- تشجيع إنشاء مدن جديدة في الهضاب العليا والجنوب من أجل انتشار متوازن وعقلاني للسكان عبر أرجاء التراب الوطني.

- ضرورة إقامة توازن أفضل للنشاط الاقتصادي في الهضاب العليا والجنوب من أجل امتصاص اليد العاملة المتمركزة.

- تطوير وسائل النقل بالسكك الحديدية خاصة وجعلها تتماشى والمواصفات العصرية لربط جهات الوطن ببعضها بعضا خاصة في اتجاه المدن الداخلية من شمال البلاد إلى جنوبها.

- من جملة أسباب الفيضانات التي عرفتها الجزائر العاصمة خاصة والتي خلفت مئات الضحايا والمفقودين الضيق الخانق والفوضوي والكل يعرف ذلك.

إن النمو الديمغرافي المتزايد يوميا وشهريا وسنويا أضف إلى ذلك الانعكاسات السلبية المختلفة التي تواجه الجزائر العاصمة حاليا يحتم علينا التفكير بأكثر جدية ومسؤولية في ضرورة إعادة النظر وإحياء مشروع العاصمة الإدارية التي كانت مبرمجة في بوغزول لأن كل الظروف مهياة والأراضي الشاسعة تسمح بوضع عاصمة جديدة بمقاييس تخضع للدراسات العلمية من أجل بناء مدينة حديثة عصرية من حيث البناء المقاوم لكافة تقلبات الطبيعة ومن حيث إقامة المساحات الخضراء وتوفير كل وسائل الخدمات المختلفة ونحن لسنا أقل حظا من الأمم الأخرى إذا توفرت الإرادة، فكثير من الدول سبقتنا في هذا المجال وأنشأت عواصم إدارية وأخرى اقتصادية ولا محالة أنها تقدم فوائد عديدة للأجيال القادمة وسوف تسمح بتمركز متوازن للسكان والمناطق الصناعية داخل البلاد على الخصوص.

السيد بلقاسم الحاج قويدر : بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء والوفد المرافق لكم،
زميلاتي زملائي النواب،
الاخوة الصحفيون،
السلام عليكم ورحمته وبركاته.

إن المتتبع لمسار البلاد في شتى مجالات الحياة منذ الاستقلال يبقى مشدوها للتطور السريع في مجال العمران خلال العقدين الأخيرين خاصة، وقد انعكس هذا سلبا في كثير من الأحيان على التنظيم الجيد والمحكم الذي كان من المفروض أن يتماشى مع وتيرة التوسع العمراني لتغطية احتياجات النمو الديموغرافي المتزايد. وفعلا وبصرف النظر عن تلبية الاحتياجات في هذا المجال التي تبقى بعيدة المنال إلا أنها أحدثت اختلالات في انتشار السكان وتمركزهم بصفة فوضوية عبر تجمعات لا تتوفر على أدنى شروط الحياة في غياب شبه كلي لمخططات عمرانية واضحة الأهداف وإلى قواعد انضباطية رديئة.

يدرك الجميع الكيفية والتوقيت اللذين استغلا لفرض الأمر الواقع على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة وانتشار التجمعات العمرانية، كما نلاحظ ذلك مع الأسف خاصة في المدن الساحلية، مما أفقدها رونقها الجمالي وطابعها العمراني المميز حسب خصوصية كل منطقة. وما دام الجميع يدرك المسببات والعوامل التي ساهمت في ذلك في ظل الأزمة الخانقة بات من الضروري:
- وضع حد للتوسع العمراني على طول الشريط الساحلي.

- وضع سياسة للتهيئة العمرانية من أجل إنشاء تجمعات سكانية تبنى على أسس علمية تراعى فيها جميع شروط الحياة العصرية.

أن يكون أداة فعالة تساهم في ترقية مدننا وجعلها تساير متطلبات المدن العصرية، وكذلك في القضاء على أزمة السكن الخائقة والتخفيف من العجز المسجل في هذا المجال.

في الأخير أشكر جزيل الشكر اللجنة على المجهودات المبذولة من أجل إعداد التقرير التمهيدي المتضمن شروط إنشاء مدن جديدة، كما لا يفوتني أن أنوه بالعمل الجيد الذي قامت به إدارات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لتحضير هذا المشروع والذي أتمنى بعد المصادقة عليه

البريد والموصلات

*1 - من السيد خالفة معمرى إلى السيد وزير البريد والموصلات

طبقا للمادة 134 من الدستور (سؤال شفوي أجيب عنه كتابيا).

يبدو أنه قد تم استشارة وانتقاء مكاتب دراسات أجنبية بهدف إعداد مخطط إعادة هيكلة قطاع البريد والموصلات، وتبين الأرقام بأن المبلغ المقترح يقدر بملايين الدولارات الأمريكية التي تعادل مئات الملايين من الدينارات الجزائرية. هذا لا يعني أنني أعارض ضرورة تطوير هياكلنا الإدارية والاقتصادية بصفة دائمة قصد تكييفها مع التغيرات الهامة التي يشهدها عصرنا والتي يفرضها سواء الاقتصاد الجديد أو الاكتشافات التكنولوجية على العكس، أنا مع هذه التغيرات وبكل إلحاح.

والسؤال المطروح يتعلق بمعرفة مدى ضرورة استدعاء هذه المكاتب الأجنبية، علما بالمبلغ المفرط لخدماتها وعجزها عن تقديم الاستنتاجات الملائمة لكون معلوماتها عن الجزائر ناقصة.

وما يزيدني حيرة وقلقا هو كيف يمكن التفكير في إصلاح الدولة بتنصيب لجنة الإطارات الجزائرية بقرار من رئيس الجمهورية واستثناء قطاع البريد والموصلات؟

وللتذكير، فإنه تم القيام بعدة عمليات إعادة هيكلة هامة ومعقدة وذلك منذ 1980 من مستوى إدارة الدولة وفي قطاع الاقتصاد العمومي. إذن لما اللجوء، دائما إلى مكاتب الدراسات الأجنبية؟ هل بإمكان وزير البريد والموصلات توضيح ما يأتي:

- (1) أسباب هذا الاختيار؟
- (2) التكلفة الإجمالية لهذه الخدمات؟

وهل بإمكانه تقديم توضيحات عن قدرات وزارته في مجال إعادة الهيكلة وفي نهاية الأمر، أليس من الأفضل التفكير في تشكيل مجموعة متعددة الاختصاصات من الإطارات الوطنية من أجل إدارة مثل هذه العملية؟ أشكركم.

* رد السيد الوزير

لقد تفضل السيد النائب، خالفة معمرى بطرح سؤال شفوي فيما يخص سير الإصلاحات الجارية في قطاع البريد والموصلات والتي تجسدت المرحلة الحاسمة منها في مصادقة مجلسكم الموقر على القانون الجديد المنظم للقطاع.

أود في البداية، أن أتوجه إلى السيد خالفة معمرى بجزيل الشكر على سؤاله القيم الذي يعكس مدى اهتمام أعضاء المجلس بالتحويلات الكبرى الجارية في القطاع والتي عبر السائل عن مساندته لها. الأمر الذي يجعلني أتطرق مباشرة إلى كيفية تنفيذ هذه الإصلاحات.

يتضمن السؤال في الحقيقة خمسة أسئلة فرعية تنصب على ما يأتي:

- 1- مدى ضرورة اللجوء إلى مكاتب أجنبية لتنفيذ الإصلاحات،
- 2- كلفة خدماتها.
- 3- مدى ضرورة إسناد إصلاح قطاع البريد والموصلات إلى مكاتب دراسات أجنبية في حين أن إصلاح الدولة أسند إلى لجنة وطنية.

أما عن تساؤل السيد النائب المتعلق بإسناد إصلاح الدولة للجنة وطنية وإسناد إصلاح قطاع البريد والمواصلات إلى مكاتب دراسات أجنبية، فينبغي التمييز بين العمليتين.

إن الإصلاح الأول عمل سياسي، رسمت محاوره ضمن رسالة فخامة رئيس الجمهورية الذي حدد مهام لجنة إصلاح هيكل الدولة في "دراسة وتقييم كافة الجوانب ذات الصلة بأركان الدولة وتنظيمها وسيرها، وذلك في إطار مسعى شامل ومتناسق يأخذ بعين الاعتبار ما تم العمل به منذ الاستقلال في المجال المؤسسي. ويتبين من خلال هذه المهمة أن هذا العمل هو في أساسه عمل تفكير جماعي لا يمكن إسناده إلى أجنب، حيث يتعلق بتقييم مسيرة سياسية ينبغي معالجتها سياسيا باقتراح حلول مؤسسية ليست بالضرورة تقنية.

أما عن إصلاح قطاع البريد والمواصلات، فنعتبر أن الجوانب السياسية لهذا الإصلاح قد عولجت ضمن الأحكام القانونية التي صادق عليها البرلمان. وما بقي إلا إيجاد الحلول التقنية التي تتناسق مع ما هو معمول به دوليا بخصوص:

- إعداد ملف بيع رخصة الهاتف النقال GSM.
 - تحضير النصوص التنظيمية المتعلقة بالنشاطات التقنية، مثل التوصيل البيني.
 - إقامة سلطة الضبط.
 - فتح رأس مال المتعامل التاريخي حسب الشروط التي تجلب المستثمرين.
- وهذه كلها مسائل تقنية تتطلب مناهج عمل وكفاءات تقنية مختصة وعالية أثبتت جدارتها في عمليات أخرى مماثلة عبر العالم.

أما عن التساؤل عن المؤهلات الموجودة داخل القطاع فالبرنامج المكثف الجاري تنفيذه يجند كل القدرات المتوفرة، بل إن الإطارات الموجودة غير كافية مقارنة مع حجم الأعمال الواجب إجراؤها والمتمثلة على وجه الخصوص في متابعة عمل مكاتب الدراسات ومراقبتها في مجال فتح السوق وتأهيل شبكة الاتصالات الحالية.

4- ضرورة إشراك الإطارات الوطنية في تنفيذ الإصلاحات.

5- مدى توفر هذه المكاتب على المعلومات الضرورية لأداء عملها.

ردا على الانشغالات الواردة في السؤال، يشرفني أن أقدم فيما يأتي بعض التوضيحات التي أتمنى أن يجد السيد النائب من خلالها الإجابة الكافية.

بالنسبة إلى السؤال الفرعي الأول المتعلق بمدى ضرورة اللجوء إلى مكاتب الدراسات الأجنبية، تجدر الإشارة إلى أنه بعد مصادقة الحكومة على مخطط العمل الرامي إلى إلحاق الجزائر بركب مجتمع المعلومات الذي يميز القرن 21، كلفت وزارة البريد والمواصلات بالمهام الآتية:

- تحضير ملف بيع رخصة الهاتف النقال GSM.
- إعداد ملف تحويل إدارة البريد والمواصلات من إدارة عمومية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية، ثم إلى شركات ذات أسهم وتحضيرها لفتح رأسمالها للاستثمار.

في هذا الصدد، قامت إدارة البريد والمواصلات بإعداد دفاتر الشروط اللازمة للجوء إلى مناقصة دولية لاختيار مكاتب الدراسات المختصة في هذا المجال. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه تم فتح العروض في جلسة علنية. وتم اختيار هذه المكاتب بشفافية تامة، بناء على أسس ومعايير أبلغ بها مسبقا كل المشاركين في هذه المناقصة.

أما عن كلفة الخدمات المقدمة من مكاتب الدراسات التي اختارها القطاع فهي بالضرورة نتيجة المنافسة في السوق. والمؤكد أن قوى السوق أدت دورها دون عوائق حيث اختيرت هذه المكاتب بالشفافية الكاملة وحسب الإجراءات المعتمدة دوليا. وزيادة على ذلك فالمعلومات المتحصل عليها تجعلنا نقول إن الكلفة التي ندفعها من خلال العقود المبرمة مع هذه المكاتب لا تخرج عن المعهود في المستوى الدولي.

تحاليل في مجالات حيوية كالقلب أو العيون أو الكلى أو السكري أو أي اختصاص آخر يتطلب من المريض قطع مسافات تقاس بمئات بل بآلاف الكيلومترات. فما عسى مريض مزمن مصاب بمرض الكلى تستوجب حالته تصفية الدم. أن يفعل إلا أن يربط أحزمته وأن يبيع أو يؤجر منزله ويذهب مع عائلته إلى ما لا رجعة، إلى مكان عساه أن يجد فيه آلة التصفية. إن مرضى من الدبداب توجهوا إلى ورقلة ومن جانت إلى غرداية وبوسعادة وغيرها.

تلكم معالي الوزير صورة حية صادقة لحالة قطاع الصحة في جانت وفي ولاية إليزي عموما، تلك الولاية الفتية ببترونها ولا يزال مواطنها يعاني شتى مظاهر الفقر. معالي الوزير، إن الأمر يتعلق بصحة المواطنين وسلامة أبدانهم.

ويبقى على عاتق الدولة دستوريا أن تعدل في توزيع القدرات الوطنية بين كل جهات الوطن بتفعيل آليات وتحفيزات يتيحها القانون والانفتاح الاقتصادي، وتضمن جلب الأخصائيين إلى المناطق الجنوبية.

معالي الوزير،

ماهي الترتيبات العملية التي ينوي قطاعكم أخذها لرفع الغبن عن المواطن في دائرة جانت في مجال الصحة؟

تقبلوا معالي الوزير أسمى عبارات الشكر والتقدير.

* رد السيد الوزير

سيدي النائب المحترم عضو هذا المجلس الموقر. أشكر السيد عمراني مختار على سؤاله الوجيه الذي يطرح وبحدة كبيرة مشكل تعانيه مناطق نائية عدة.

إنه من حق مواطني جانت أن يستفيدوا من الخدمات الطبية في التخصصات القاعدية مثلهم مثل مواطني الشمال. غير أن مشكل ندرة الموارد البشرية في

فيما يخص تساؤل السيد النائب عن مدى توفر المكاتب الأجنبية المختارة على معلومات كافية عن بلدنا، يجب التذكير هنا أن المطلوب من هذه المكاتب هو في الأساس الإتيان بالخبرة والمناهج وليس الإتيان بالمعلومات الخاصة بنا. وبالتالي، فمهمتها تتمثل في إفادة إدارتنا بخبرتها المؤكدة في كيفية معالجة المشاكل التي قد نواجهها في مسار تنفيذ الإصلاحات. أما توفير المعلومات فهي من صلاحيات إدارتنا التي تعمل هذه المكاتب بإشرافها.

تلكم هي الإجابات التي أردت تقديمها إلى السيد النائب المحترم الذي أشكره ثانية على اهتمامه بالإصلاحات الجارية في هذا القطاع.

والسلام عليكم.

* 2 - من السيد مختار عمراني

إلى السيد وزير الصحة والسكان

(سؤال شفوي أجيب عنه كتابيا)

عملا بالنصوص السارية المفعول والمنظمة لعلاقة البرلمان والحكومة،

أتشرف بطرح هذا السؤال:

يتعلق الأمر بصحة المواطن وتمكنه من الحد الأدنى من العلاج والتداوي في المناطق الجنوبية وبداثة جانت ولاية إليزي خصوصا.

ففي هذه الدائرة التي تعد من أقدم دوائر الوطن ومن أبعداها مسافة بالنسبة إلى العاصمة (1850 كلم) يعاني المواطن وما يزال، أقسى مخلفات العزلة. ومن أصعب هذه المخلفات تحملا انعدام وجود الأطباء الأخصائيين وتجهيزات الفحص والعلاج. فللعلاج أو الفحص أو لإجراء

* 3 - من السيد أحسن عربي إلى السيد رئيس الحكومة

الموضوع: أنزلوا المجاهدين منازلهم يا معالي رئيس الحكومة.

بناء على المادة 134 من الدستور وطبقا للمواد 98-99-100-101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، وطبقا للمواد 68-69-70-71-74-75 من القانون العضوي المنظم للعلاقات بين البرلمان والحكومة، يشرفني ونحن على أبواب الاحتفال بذكرى أول نوفمبر المجيدة أن أضع بين أيديكم الأمانة صرخة مجاهدين أعطوا كل ما يملكون من أجل جزائر مستقلة مزدهرة ثم لم يأخذوا بعد ذلك ما يستحقونه من فضل ومن حق، ندرك كل الإدراك أن مسؤولية إعطائهم لهم تقع على كاهل الدولة عموما وعلى كاهل وزارة المجاهدين على الخصوص.

تعلمون يا معالي رئيس الحكومة أن القانون يخول المجاهدين الذين لا دخل لهم خارج منحهم، المنحة الإضافية لأن الدولة قد أدركت بهذا القانون مدى حاجة المجاهدين غير ذوي الدخل فأعطتهم منحة إضافية حتى يعيشوا معززين مكرمين، فلماذا تقطع إدارة وزارة المجاهدين عنهم هذه المنحة الإضافية بحجة أنهم يملكون الأراضي الفلاحية؟!؛

وإذا كانت حجة الأراضي مقبولة في بعض المناطق كمتيجة وعنابة وسهول وهران لما تدره من فائدة على أصحابها بالملايير، فإن هذه الحجة غير مقبولة في مناطق أخرى كباتنة وسوق أهراس وبشار، لأن من يملك آلاف الهكتارات في هذه المناطق قد لا يستفيد سنتيما واحدا نظرا إلى شح السماء والأرض. وبصفتي نائبا عن ولاية سوق أهراس تلقيت كثيرا من الشكاوى في هذا الإطار من مجاهدي بلدية سيدي فرج دائرة المراهنة ولاية سوق أهراس الذين يمرون بمرحلة صعبة ولا يملكون ضمانات العيش الكريم بصفتهم مجاهدين. فمجاهدو هذه البلدية

التخصصات القاعدية لا يزال يحد من إمكانية توفير كل الخدمات الطبية في التخصصات القاعدية (جراحة عامة، وجراحة العظام، وطب النساء، وطب الأطفال، وطب العيون، وطب الأذن والأنف والحنجرة والقلب) على مستوى كل المناطق النائية رغم الشروع منذ ثلاث (03) سنوات في تطبيق واجب الخدمة المدنية على كافة الأخصائيين الجدد خريجي الجامعة الجزائرية من جهة ورغم وضع تحفيزات مالية ومادية خاصة بمناطق الجنوب الكبرى من جهة أخرى. ورغم تحسن وفرة الخدمات الطبية المتخصصة بمستشفى جانت ثلاثة مختصين في طب الأطفال، ومختص في الجراحة العامة، ومختص في التخدير والإنعاش، ومختص في أمراض النساء والتوليد ومختص في الأمراض المعدية ومختص في جراحة الأطفال) بفعل تطبيق الخدمة المدنية إلا أن هذا المستشفى في حاجة إلى أخصائيين جدد وهو ما نصبوا إليه بفتحنا لمناصب مالية جديدة.

وليكن في علم النائب المحترم أنه وعملا بمبدأ العدالة والتساوي في الحق في العلاج تم فتح معظم مناصب العمل الجديدة للأطباء الأخصائيين في مستشفيات المناطق النائية دون سواها غير أن الطلب يفوق العرض وحل المعضلة يتطلب وقتا.

لهذا، أعلمكم بأننا نعمل حاليا على إعطاء الأخصائيين منح جديدة عند قبولهم العمل في المناطق النائية وضبط معايير جديدة لتوأمة مستشفيات الجنوب، بما في ذلك مستشفى جانت، مع مختلف المصالح المختصة لمستشفيات الشمال (مراكز استشفائية جامعية ومؤسسات استشفائية متخصصة) على أسس جديدة وفعالة تسمح بتحقيق قفزة نوعية ملموسة في مجال توفير التكفل الطبي المتخصص والدائم قبل نهاية هذا السداسي الأول لسنة 2002.

شكرا لكم والسلام عليكم.

لذلك تعمل الحكومة منذ الاستقلال على معالجة كل القضايا الاجتماعية لهذه الفئة طبقا للنصوص القانونية والتنظيمية السارية دون تمييز أو انفراد منطقة عن غيرها، بل أن جملة هذه النصوص لم تكن امتيازات بل حقوق عادلة وخدمة واجبة لهذه الشريحة لما بذلته وقدمته من تضحيات جسام في سبيل استقلال الجزائر. ومن بين هذه الجوانب المنحة الإضافية المنشئة بالمادة 156 من قانون المالية 1996 التي تعطي هذا الحق المجاهدين وأرامل المجاهدين وأرامل الشهداء الذين ليس لهم أي دخل باستثناء المنح التعويضية الصادرة عن وزارة المجاهدين، فإنها لا تعتبر دخلا إضافيا، غير أن كل من له دخل تجاري أو حرفي أو فلاحى أو وظيفي كالتقاعد فلا يحق له الاستفادة من هذه المنحة عند ثبوت أحد هذه المداخل من الصناديق المختصة.

وعليه فإن ما جاء في سؤالكم بخصوص بعض مجاهدي ولاية سوق أهراس الذين انتزعت منهم المنحة الإضافية بسبب امتلاكهم أراضي فلاحية وكذلك عدم حصولهم على مستحقاتهم المالية الناتجة عن تسوية الوضعية بأثر رجعي بعد تنازلهم عن هذه الأراضي، فقد تبين في إطار المراقبة اللاحقة التي قامت بها وزارة المجاهدين سواء لدى صناديق التقاعد أو لدى مصالح الضرائب أو لدى البلديات لإثبات سلامة وصحة المعلومات المصرح بها من المعنيين، أن بعض المستفيدين يستغلون أراضي فلاحية ويتمتعون بدخل يخضع للضريبة على العقار الفلاحى، وهو ما يتنافى مع أحكام النصوص القانونية المذكورة أعلاه، مما انجر عنه إلغاء الاستفادة من المنحة الإضافية. إلا أن التنازل عن هذه الأراضي يسمح لهم بإعادة دفع وتسديد المنحة الإضافية، لكن ابتداء من تاريخ تنازلهم المصرح به لدى المصالح المختصة.

* 4 - من السيد الحبيب قيوم

إلى السيد وزير الشبيبة والرياضة

سيدي الوزير،

بناء على الدستور،

بناء على القانون العضوي رقم 99-02،

بناء على النظام الداخلى للمجلس الشعبي الوطني

الممنوعون والمحرومون من المنحة الإضافية لا يملكون حتى الأرض القاحلة التي تحدثنا عنها، فلماذا تقطع عنهم وزارة المجاهدين منحهم الإضافية؟ وقد أكدوا لمديرية المجاهدين بولاية سوق أهراس أنهم لا يملكون الأراضي من خلال شهادات من بلديتهم تؤكد أنهم لا يملكون الأراضي فقبلت مديرية المجاهدين بالولاية ولكن مافاتهم من المنحة التي قطعت عنهم والمقدرة للفرد الواحد بـ 36 مليون سنتيم لا تعوضها الوزارة فبأي حق تأخذ الوزارة حقهم ثم لا تعوضه لهم بعد تأكدها من خطئها؟

لذا وقناعة مني بنزاهتكم أرجو منكم التدخل المباشر لإعطاء كل مجاهد حقه خاصة ونحن على أبواب الاحتفال بذكرى الفاتح نوفمبر العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* رد السيد رئيس الحكومة

إن الدولة الجزائرية بمؤسساتها واعية كل الوعي بالتزاماتها المعنوية والمادية تجاه شريحة المجاهدين وذوي الحقوق، وهي ما فتئت منذ الاستقلال تعمل على بناء منظومة قانونية وتنظيمية بهدف ترجمة هذا الالتزام التاريخي والخالد لهذه الفئة من الجزائريين، قصد ضمان ظروف العيش الكريم لما قدموه وبذلوهم من تضحية بالنفس والنفيس، وما حملوه رباطا في أعناقهم، وفاء للشهداء واستمرارا لرسالة نوفمبر الخالدة حتى الاستشهاد أو النصر، فكان الفوز المبين لجزائر حرة مستقلة.

من هذا الباب كانت العناية واجبة، والرعاية حق لهذه الشريحة وعرفانا لها وليس استحسانا، أو رأفة أو صدقة بل حق مقابل واجب تمت تأديته وأي واجب أقدس وأرفع درجة لصانعي ملحمة الوطن ليعيش أبناؤه في عزة وكرامة!؟

* التكفل بمصاريف الجنازة وكذا اقتناء مواد غذائية للعائلة.

* التنازل لفائدة الأرملة عن السكن الممنوح للنادي والذي كان يشغله الفقيد وعائلته.

* زيادة على هذه القرارات التي نفذها مسيروا النادي بكل وفاء، دفع هؤلاء إلى الأرملة مساعدة اجتماعية إضافية قدرها 8000 دج خلال الموسم الموالي لاقتناء الأدوات المدرسية لأبنائه.

راجيا أن تكون، كل هذه التوضيحات المضمنة في المراسلة المرفقة الواردة من الاتحاد الرياضي لبلدية السوثر، وافية للرد على تساؤلاتكم الخاصة بقضية المرحوم مهني محمد، تقبلوا سيادة النائب المحترم، فائق التقدير.

* 5 من السيد ميلود محمدي إلى السيد وزير الشباب والرياضة

المرجع: المادة 134 من الدستور.

- المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد معالي وزير الشباب والرياضة،

- تبعا للسؤال الكتابي رقم 509، المؤرخ في 2001/05/02 المتضمن تسجيل مشروع إنجاز بيت للشباب، بدائرة بوقطب ولاية البيض.

- تبعا للرد على السؤال الكتابي المشار إليه أعلاه تحت رقم 255، المؤرخ في 2001/05/23، والمتضمن الموافقة على تسجيل مشروع إنجاز بيت للشباب بدائرة بوقطب، ضمن المشاريع المقرر تسجيلها سنة 2002.

بعد اطلاعنا على الوضعية الاجتماعية لعائلة المرحوم السيد مهني محمد لاعب سابق في الفريق الوطني للأواسط وكذا عدة فرق، والذي وافته المنية في حصة تدريب رياضي في السوثر بتاريخ: 1998/11/24. وإذ أن عائلة المرحوم لا تتوفر على أي دخل ولم تتلق أية مساعدة مالية وحيث أن العائلة متكونة من الأرملة وثلاثة أبناء يعيشون ظروفًا اجتماعية مزرية.

نلتمس منكم، السيد الوزير، عبر هذا السؤال الكتابي النظر في مساعدة هذه العائلة تقديرا لخدمات هذا الرياضي.

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

تبعا لسؤالكم المشار إليه بالموضوع أعلاه، وبعد التحريات التي قامت بها مصالحنا لدى الجهات المعنية لاسيما الاتحاد الرياضي لبلدية السوثر الذي كان اللاعب المتوفي، مهني محمد ينتمي إليه، يشرفني أن أبلغكم التوضيحات الآتية:

. إضافة إلى صفته لاعبا كان يتلقى علاوة شهرية قدرها 20 ألف دج من لدن النادي، كان المعني عاملا ماجورا لدى مؤسسة البناء المعدني بالسوثر حيث كان يشغل منصب عون أمن. لقد حدثت الوفاة بمستشفى السوثر إثر وعكة صحية تعرض لها خلال العمل وليس أثناء التدريب أو بسببه. وبغض النظر عن ظروف الوفاة التي تعفي نادي السوثر من أي التزام، لقد أبى المكتب التنفيذي لهذا الأخير إلا أن يعبر عن تضامنه مع أسرة الفقيد باتخاذ القرارات الآتية:

* مواصلة دفع علاوة 20 ألف دج شهريا إلى الأرملة إلى نهاية الموسم أي مبلغ إجمالي قدره 130 دج بالنسبة إلى الفترة الممتدة من نوفمبر إلى غاية 15 ماي 1999 (ولقد تلقى الفقيد 40 ألف دج بعنوان شهري سبتمبر وأكتوبر).

- المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد معالي الوزير،

- تبعا لرسالة المواطنين القاطنين ببلديات الرقاصة والكاف الأحمر، وبوقطب ولاية البيض وكذا انشغالاتهم وتطلعاتهم، في إنجاز الطريق الرابط بين البلديات الثلاثة على مسافة 65.235 كلم، والذي تمت دراسته سنة 1990 والذي تم تسطيه (TERRASSEMENT) الشطر الأول منه على طول 10 كلم، و كلف خزينة الدولة أموالا هامة، وذلك من أجل فك العزلة، حيث أنه يكتسي أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، نظرا إلى أنه يمر بعدة مناطق أهمها:

الرقاصة وزاوية الموحدين وجزء من بلدية الكاف الأحمر والخضرة وصيادة، وواد الجيلالي والمشتت وبوقطب، كما أنه يربط جنوب غرب الولاية بشمالها الشرقي، وكذا تشجيع الموالين والمستثمرين في قطاع الفلاحة بصفة هامة، وكذا وقاية العتاد وحمائته، كما أن غض النظر عن تسجيل هذا المشروع، يطرح مشاكل عدة، أهمها التهميش والإقصاء، وهذا ما لوحظ في السنوات الأخيرة لما ضرب الجفاف هذه المناطق، تحول محيط إحدى البلديات إلى مخيم كبير صنعته مئات العائلات، هربت من الجوع والفقر من مختلف بلديات الولاية، خاصة بلديات الرقاصة، والشقيق، والكاف الأحمر، بعد أن فقدت مصدر رزقها، الذي كان يتمثل في تربية الأغنام وأقامت على مقربة من الطريق رقم 06 مكرر في تجمعات إن لم نقل "محتشدات"، بعد أن تحولت سهوب هذه المناطق إلى صحراء قاحلة، مما تسبب في ظهور عدة آفات اجتماعية، إلى جانب حرمان عدة أبناء من التمدرس. كما أننا نرى في تسجيل هذا المشروع الهام ضمن البرامج التي تمون من الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب لسنة 2002، فتح آفاق كبيرة لتنمية المنطقة، وفك العزلة عنها مما سيسمح بتثبيت سكان هذه

- نظرا إلى الانشغالات والمطالب الكثيرة لشباب هذه الدائرة خاصة بيوت الشباب التي أصبحت ضرورية في هذه المناطق النائية والمحرومة، التي تفتقد مرافق عدة تتكفل باستقبال الشباب القاطن بها والعاير عليها،

بعد هذا العرض الوجيز، لبعض انشغالات، الفئة الشبانة ومطالبها، يشرفني أن أتقدم إلى السيد معالي الوزير بالسؤال الآتي:

- هل لنا أن نعرف إن كان مشروع إنجاز بيت للشباب بدائرة بوقطب مسجلا ضمن البرامج المسجلة في سنة 2002؟ وما هو الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع؟

في انتظار ردكم الإيجابي، تفضلوا السيد معالي الوزير بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

تبعا لسؤالكم المشار إليه في الموضوع أعلاه، يشرفني أن أزدكم بالمعلومات الآتية:

لقد تقدمت الوزارة لدى وزارة المالية في إطار ميزانية 2002، بطلب تسجيل مجموعة مشاريع لفائدة ولاية البيض بغلاف مالي إجمالي قدره 274.000.000 دج منها على الخصوص بيتين للشباب واحدة بالبيض والثانية ببوقطب، غير أن هذه المطالب لم تحظ بالقبول ما عدا تهيئة وتجهيزات مؤسسات الشباب عامة بغلاف قدره 30 مليون دج.

أما بقية المشاريع فقد أجلت إلى السنوات القادمة. تقبلوا، سيادة النائب، فائق التقدير والاحترام.

* 6 - من السيد ميلود محمدي

إلى السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة

المرجع: المادة 134 من الدستور.

* 7 - من السيد ميلود محمدي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

المرجع: المادة 134 من الدستور.

- المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد معالي الوزير،

- نظرا إلى الصعوبات والعوائق، التي يتلقاها موظفو التربية الوطنية، وكذا الإطارات، بولاية البيض في تحسين مستواهم التعليمي، بعد تحصلهم على شهادة البكالوريا.

- نظرا إلى بعد الجامعات وكذا المراكز الجامعية عن مقر ولاية البيض، حيث أقرب مركز جامعي يبعد عنها بحوالي 250 كلم.

- نظرا إلى الموافقة المبدئية للسلطات المحلية، على توفير المنشآت اللازمة لفتح فرع لجامعة التكوين المتواصل (UFC).

يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الآتي:

- هل لنا أن نعرف ما هي الشروط التي تتطلب فتح فرع لجامعة التكوين المتواصل؟
- هل يمكن فتح فرع لجامعة التكوين المتواصل بالبيض؟

في انتظار ردكم الإيجابي، تفضلوا السيد معالي الوزير بقبول أسمي عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

يحسن بي في مطلع مراسلتي هذه، أن أزجي جزيل الشكر وخالص العرفان لسيادتكم على العناية التي تولونها

المناطق، وذلك بإنشاء محيط فلاحي، بمنطقة الخضرة الغنية بالمياه، مما سيساعد على امتصاص البطالة المتفشية بهذه البلديات النائية، وكذا إحداث مناصب دائمة في القطاع الفلاحي.

لهذه الأسباب، يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الآتي:

- هل لنا أن نعرف إن كان هذا المشروع مبرمجا ضمن البرامج الممونة من الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب لسنة 2002؟ وإن كان غير ذلك فهل يمكن برمجته على ثلاثة مراحل نظرا إلى حجم الأشغال وكلفة المشروع؟

في انتظار ردكم الإيجابي، تفضلوا السيد معالي الوزير بقبول أسمي عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

إن المشاريع المنصوص عليها في مراسلة النائب المحترم السيد ميلود محمدي لم يسبق لها أن عرضت على مصالح وزارتنا الحالية.

وحسب الملفات المرفقة فإن طلب تسجيل هذين المشروعين والموجه آنذاك إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة يرجع إلى 15 جوان سنة 1998، في وقت لم يتم بعد توظيف الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب الذي انطلق فعلا ولأول مرة سنة 2001.

أما في ما يخص برمجة هذين المشروعين أو غيرهما فإن ولاية البيض تحتفظ دائما بإمكانية اقتراحهما للتمويل من صندوق الجنوب ضمن برامج سنة 2002 وذلك داخل الأطر وحسب الكيفيات المعمول بها.

تقبلوا مني، فائق التقدير والاحترام.

البيداغوجي والعلمي وتدفع مستحقات الأساتذة.

وبخصوص إمكانية فتح مركز للتكوين المتواصل بالبيض فإن جامعة التكوين المتواصل تفتح فروعها التي تشمل أنماط التكوين المختلفة (الأقسام التحضيرية - التكوين المتخصص قصير المدى - التعليم عن بعد) في الولايات التي تتوفر على مؤسسات جامعية لضمان توفير التأطير البيداغوجي الملائم لهذه الفروع، أما الولايات التي لا تتوفر على مؤسسات جامعية فإن الفروع المقترحة تقتصر على نمطين من التكوين هما القسم التحضيري والتعليم عن بعد.

ومن جانبنا فقد أعطينا مدير جامعة التكوين المتواصل التعليمات الضرورية للتنقل في الآجال القريبة إلى ولاية البيض لبحث مجمل الشروط مع السلطات المحلية تمهيدا لفتح مركز للتكوين المتواصل بالبيض مع مطلع السنة الجامعية القادمة 2002-2003.

تلكم سيدي النائب بعض عناصر الرد على سؤالكم، والتي نأمل أن تكون قد وفّت بالغرض.

وتقبلوا، فائق احترامي وتقديري.

لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لاسيما ما تعلق منها بتوسيع شبكة جامعة التكوين المتواصل لتشمل مختلف ولايات الوطن.

لقد تفضلتم بطرح سؤال كتابي يتعلق بالشروط الواجب توافرها لفتح فروع جامعة التكوين المتواصل وإمكانية فتح فرع لهذه الجامعة بالبيض.

إن جامعة التكوين المتواصل التي تسعى إلى إرساء مبدأ تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم العالي لأكبر عدد ممكن من الفئات الاجتماعية المهنية، تعتمد جملة من الشروط العلمية والبيداغوجية فضلا عن توافر المرافق الضرورية لفتح مراكز التكوين المتواصل نوجزها فيما يأتي:

- توافر المرافق البيداغوجية (قاعات التدريس) ،
- توافر التأطير البيداغوجي الكافي كما ونوعا،
- تخصيص مقر للمركز وتجهيزه بوسائل العمل الضرورية،
- تخصيص خمس سكنات لإطارات إدارة المركز،
- ضمان تغطية مصاريف التسيير من قبل الولاية. على أن تتكفل جامعة التكوين المتواصل بالإشراف

2002 d... * u bIFML * WOMKF * WOK * oK
 W * dLF * W * ON * E Ed * E eON * UJ * WM ° U
 fiUNON * bbb * bL * `UA * dA oKF * uUI

المستدامة من أجل إعادة توازن البنية العمرانية التي
 تهدف إليها أدوات تهيئة الإقليم.

ينص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على مدى ملاءمة
 كل مدينة جديدة ووظائفها وموقعها والتي لها علاقة
 بتنظيم وتنمية المنشآت القاعدية الكبرى والمرافق
 الجماعية ذات المنفعة الوطنية التي تقرها المخططات
 القطاعية الموافق عليها والمدمجة ضمن المخطط الوطني
 لتهيئة الإقليم.

المادة 4 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

يتمثل التعديل الذي أدخلته اللجنة على هذه المادة في
 تصحيح كلمة "ذات" بـ"ذا"، واستبدال كلمة "بمقتضى"
 بعبارة "حسب مفهوم" لأنها العبارة الأنسب،

وكذا حذف العبارة "..... ولاسيما أحكام المادة 13 من
 القانون رقم 29-90، المذكور أعلاه"، لأن هذا الأخير
 مشار إليه ضمن حيثيات مشروع القانون، وهو الأمر الذي
 يغني عن إعادة تكراره في صلب المادة.
 وعليه، تصاغ المادة 4 معدلة على النحو الآتي:

المادة 4 معدلة: يعد كل إنشاء لمدينة جديدة مشروعاً ذا
 منفعة وطنية، في مفهوم التشريع المعمول به.

المادة 5 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل المادة من الناحية الشكلية ضماناً
 للسلامة اللغوية وتدقيقاً للمعنى المقصود.

المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط إنشاء
 المدن الجديدة وتهيئتها.

المادة 2 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة من الناحية الشكلية.

وعليه، تصاغ المادة 2 معدلة على النحو الآتي:

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 2 معدلة: تعد مدينة جديدة كل مستوطنة بشرية
 ذات طابع حضري تنشأ في موقع خال أو تستند إلى نواة
 أو عدة نوى سكنية موجودة.

تشكل المدن الجديدة مراكز توازن اجتماعي واقتصادي
 وبشري، بفضل إمكانيات التشغيل والإسكان
 والتجهيزات التي تتوفر عليها.

المادة 3 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

أعدت اللجنة صياغة المادة من الناحية الشكلية ضماناً
 لدقة المعنى المقصود ووضوحه.

وعليه، تصاغ المادة 3 معدلة على النحو الآتي:

المادة 3 معدلة: يندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن
 السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته

المادة 6 معدلة: تتولى هيئة المدينة الجديدة المنشأة طبقاً لأحكام التشريع المعمول به، تنفيذ كل مشروع مدينة جديدة وفق الشروط المحددة في المادة 5 أعلاه. تكلف هيئة المدينة الجديدة بإعداد وإدارة أعمال الدراسة وإنجاز هذه المدينة الجديدة بالتنسيق مع الجماعات الإقليمية المعنية.

تنجز هذه الهيئة، لحساب الدولة، عمليات المنشآت الأساسية والتجهيزات الضرورية للمدينة الجديدة بصفتها صاحبة المشروع المفوض.

تقوم بالأعمال العقارية وجميع عمليات التنسيق والتسيير والترقية التجارية الضرورية لإنجاز المدينة الجديدة.

تحدد مهام هيئة المدينة الجديدة وتنظيمها وكيفيات سيرها عن طريق التنظيم.

المادة 7 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة إعادة صياغة المادة من الناحية الشكلية. وعليه، تصاغ المادة 7 معدلة على النحو الآتي:

المادة 7 معدلة: ينشأ مخطط تهيئة لكل مدينة جديدة. يغطي مخطط تهيئة المدينة الجديدة محيط التهيئة المحدد للمدينة الجديدة ومحيط حمايتها.

المادة 8 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة إعادة صياغة المادة من الناحية الشكلية. وعليه، تصاغ المادة 8 معدلة على النحو الآتي:

المادة 8 معدلة: تحدد عن طريق التنظيم شروط وكيفيات وضع مخطط تهيئة المدينة الجديدة وإعداده واعتماده، وكذا إجراءات التشاور والتحكيم المرتبطة بهذا المخطط

وعليه، تصاغ المادة 5 معدلة على النحو الآتي:

الباب الثاني: المدن الجديدة وأدوات تهيئتها

المادة 5 معدلة: يقرر إنشاء مدينة جديدة بموجب مرسوم تنفيذي استناداً إلى أدوات تهيئة الإقليم الموافق عليها، وبعد أخذ رأي الجماعات الإقليمية المعنية.

يحدد نص الإنشاء على الخصوص:

- تعيين أو ذكر البلدية أو البلديات المعنية،
- تحديد محيط تهيئة المدينة الجديدة الذي يشمل كامل تراب البلدية أو البلديات المعنية أو جزءاً منها،
- تحديد محيط حماية المدينة،
- البرنامج العام للمدينة الجديدة.

المادة 6 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

يرمي التعديل المقترح إلى إعادة صياغة المادة من الناحية الشكلية بما يضيف المزيد من الوضوح على مضمونها ويتمثل في:

- إعادة صياغة الفقرة الأولى من المادة،
- حذف حرف الإشارة "هذا" الوارد في الفقرة الثانية لأنه زائد على الحاجة،
- إضافة عبارة "هذه الهيئة و...." بعد كلمة "تنجز" في الفقرة الثالثة وذلك للدلالة على هيئة المدينة الجديدة،
- استبدال كلمة "الأساسية" الواردة في نفس الفقرة بكلمة "القاعدية" الأكثر ملاءمة،
- إضافة كلمة "الهيئة" في الفقرة الرابعة بعد فعل "تتولى"،
- واستبدال العبارة "الترويج التجاري" بـ ".... والترقية التجارية".

وعليه، تصاغ المادة 6 معدلة على النحو الآتي:

تقوم هذه الهيئة بتهيئة وإنجاز المنشآت القاعدية والتجهيزات لحساب الدولة، والتنازل عنها للمستعملين الآخرين.

المادة 11 معدلة
تقترح اللجنة تعديل هذه المادة
عرض الأسباب

تقترح اللجنة إعادة صياغة المادة من الناحية الشكلية.

وعليه، تصاغ المادة 11 معدلة على النحو الآتي:

المادة 11 معدلة: تقوم هيئة المدينة الجديدة بالتنازل عن قطع الأراضي المكتسبة في إطار أحكام المادة 10 أعلاه بعد إتمام التهيئة و/أو الإنجاز حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

المادة 12 معدلة
تقترح اللجنة تعديل هذه المادة
عرض الأسباب

تقترح اللجنة إعادة صياغة المادة من الناحية الشكلية.

وعليه، تصاغ المادة 12 معدلة على النحو الآتي:

المادة 12 معدلة: يمكن مالكي القطع الأرضية الواقعة داخل محيط المدينة الجديدة أن يشاركوا في مجهود تهيئتها وترقيتها بإقامة مشاريع خاصة معرفة في إطار مخطط تهيئة المدينة الجديدة وضمن احترام الوظائف والتنظيمات المتعلقة بالمناطق المعنية.

المادة 13 معدلة
تقترح اللجنة تعديل هذه المادة
عرض الأسباب

تقترح اللجنة إعادة صياغة المادة من الناحية الشكلية.

وعليه، تصاغ المادة 13 معدلة على النحو الآتي:

المادة 9 معدلة.

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة
عرض الأسباب

تقترح اللجنة حذف الشطر الأول" من المادة طبقاً لأحكام المادة 76 من القانون 08-90 وأحكام المادة 13 من القانون 90-29 المشار إليها أعلاه" باعتبار أنه سبقت الإشارة إليهما في حيثيات مشروع القانون.

وكذا إعادة صياغة المادة بما يضيف عليها المزيد من الدقة والانسجام والوضوح.

وعليه، تصاغ المادة 9 معدلة على النحو الآتي:

المادة 9 معدلة: تحدد كيفيات القيام بأعمال التعمير أو بإنشاء مدن جديدة على مواقع خالية أو على أساس نوى سكنية سابقة الوجود عن طريق التنظيم.

المادة 10 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة
عرض الأسباب

تقترح اللجنة تصحيح عنوان الباب الثالث على هذا النحو "أحكام تتعلق بالعمارة".

أما بخصوص المادة فقد أعادت اللجنة صياغتها من الناحية الشكلية البحتة بما يفيد تدقيق المعنى المقصود وتوضيحه.

وعليه، تصاغ المادة 10 معدلة على النحو الآتي:

الباب الثالث : أحكام تتعلق بالعمارة

المادة 10 معدلة: تتولى الدولة تكوين كل أو جزء من الحافظة العقارية التي تتخذ وعاء لإقامة كل مدينة جديدة، من أموال عمومية وتتنازل عنها لهيئة المدينة الجديدة المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه.

ويحدد على هذا الأساس، مخطط تمويل سنوي، يشمل جميع التخصيصات والمساعدات المخصصة للسكن والمنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 17 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة استبدال مصطلح "الأساسية" بـ"القاعدية"، و"بمقتضى" بـ"بصدد"، و"عقب" بـ"بعد" وعبارة "وضعها قيد الاستخدام" بـ"الشروع في استعمالها".
وعليه، تصاغ المادة 17 معدلة على النحو الآتي:

المادة 17 معدلة: تحوّل المنشآت القاعدية والتجهيزات التي تنجز بصدد المدينة الجديدة إلى الإدارات والمؤسسات المعنية بعد إتمام المنشآت واستلامها وقبل وضعها قيد الاستعمال الفعلي.
تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 18 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

يهدف التعديل المقترح إلى إعادة صياغة هذه المادة من الناحية الشكلية.
وعليه، تصاغ المادة 18 معدلة على النحو الآتي:

المادة 18 معدلة: تتولى لجنة وطنية للمدن الجديدة ضمان انسجام عمليات التسيير والتركيب المالي والترقية التجارية للمدن الجديدة.
تحدد كفاءات تنظيم اللجنة الوطنية للمدن الجديدة وسيرها بموجب مرسوم.

المادة 19: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 13 معدلة: يحدد مخطط تهيئة المدينة الجديدة المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه برنامج الأعمال العقارية ذات الأمد القصير والمتوسط والبعيد.

المادة 14: ينشأ داخل محيط تهيئة المدينة الجديدة حق الشفعة لفائدة هيئة المدينة الجديدة على بيع الأراضي المطلوب تمييزها.

المادة 15 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة إعادة صياغة المادة من الناحية الشكلية.

وعليه، تصاغ المادة 15 معدلة على النحو الآتي:

الباب الرابع : إنجاز المدن الجديدة

المادة 15 معدلة: تتخذ الدولة، جميع تدابير التشجيع والدعم والمساعدة اللازمة من أجل إنجاز المدن الجديدة.

المادة 16 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة استبدال فعل "تندرج فيه" بـ"يشمل"، وكلمة "المخصصات" بـ "التخصيصات" وكلمة "المبدولة" بـ"المخصصة".

وعليه، تصاغ المادة 16 معدلة على النحو الآتي:

المادة 16 معدلة: يحدد مخطط تهيئة المدينة الجديدة المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه، برنامج العمل المتعدد السنوات للتجهيزات والمنشآت العمومية حسب كل قطاع.